دور النظام الانتخابي في إدارة التعددية الاثنية في إثيوبيا

سعيد إسماعيل على ندا(*)

مقدمة: على الرغم من أن وجود التعددية الإثنية لا يمثل ثمة مشكلة بحسب الأصل؛ فالتعددية البشرية سنة إلهية كونية، وبوجودها تتمازج ثقافات الإثنيات المختلفة فينفى الحسن منها الردئ، فترتقى الثقافة المجتمعية العامة، وتستقر أوضاع المجتمع وينفتح المجال أمام الشعوب لتبدع فتبنى حضارتها، إلا أن وجود التعددية الإثنية أصبح بمثابة المعضلة الأكثر والأشد تأثيرا بالسلب على شتى مناحى الحياة في أفريقيا، وبخاصة على العملية السياسية، فقلما يوجد صراع سياسى في أفريقيا ليس من بين أسبابه الجذرية ذلك الصراع الإثنى الذى غلب على علاقات الإثنيات الأفريقية.

ومن هنا تشتد الحاجة إلى إدارة هذه التعددية، ويقصد بإدارة التعددية الاثنية في بعدها السياسى ولأغراض هذه الدراسة: "استخدام سياسات من شأنها تسوية الصراعات الاثنية المرتبطة بالمنافسة على السلطة ومنع أو تقليل فرص تجددها، وتحقيق والرضا الإثنى عن عملية إسناد السلطة، وإعلاء الولاء الوطنى على الولاء الإثنى"، ويتضمن هذا التعريف قيما يمكن قياسها ومن ثم الوقوف على مدى وطبيعة الدور الذى تلعبه السياسات المختلفة المستخدمة في إدارة هذه التعددية الاثنية.

ويعد النظام الانتخابى من أهم الأدوات المؤسسية التي تستخدم في إدارة التعددية الاثنية، ومن خلال التعريف السابق لعملية "إدارة التعددية الاثنية" يمكن قياس طبيعة ومدى الدور المفترض نظريا للنظام الانتخابى في هذه العملية في االتجارب الواقعية من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- العنف الانتخابي المرتبط بالانتماءات الاثنية: وهو مؤشر قوى وواضح الدلالة في إثبات أو نفى أو تقييم رضا المجموعات الاثنية المختلفة عن مخرجات النظام الانتخابى ومن ثم جنوحها نحو العنف أو عزوفها عنه.
- وجود واستمرار الأحزاب السياسية الاثنية: وهو مؤشر قوى وواضح الدلالة على مدى انعزال المجموعات الاثنية المختلفة، ومدى وإعلائها للولاء الإثنى على الولاء الوطنى، ومن ثم تفضيلها العمل الحزبى في الإطار الإثنى الضيق.
- وجود واستمرار الأحزاب السياسية متعددة الاثنيات: وهو مؤشر قوى وواضح الدلالة على مدى انفتاح المجموعات الاثنية المختلفة وإعلائها للولاء الوطنى على الولاء الإثنى، ومن ثم تفضيلها العمل الحزبى في الإطار الوطنى متعدد الاثنيات والأوسع نطاقا.
- وجود واستمرار الائتلافات أو التحالفات الانتخابية متعددة الاثنيات: وهو مؤشر قوى وواضح الدلالة على مدى وجود وترسخ ثقافة التعايش السلمى وقبول الآخر فيما بين الاثنيات المختلفة، ومدى إعلائها للولاء الوطنى على الولاء الإثنى، ومن ثم تفضيلها وتفعيلها لأوجه التعاون السياسى الحزبى بين الإثنيات المختلفة.

(*) باحث دكتوراه ، بقسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ،
عدد ٤٧، يناير ٢٠٢٠ ص ص ١ - ٢٢ .

وتعد إثيوبيا من الدول المحورية في أفريقيا وبخاصة في شرق أفريقيا، غير أن وجود التعددية الاثنية الشديدة في المجتمع الإثيوبى كان له تأثيرات سياسية سلبية على مدار تاريخها، وكانت ملامح الدولة الحديثة قد بدأت في الظهور في إثيوبيا "الحبشة" Abyssinia منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومنذئذ بدأ الأباطرة الأحباش في توسيع إمبراطورياتهم لتضم أراض جديدة، وتُخضع لها شعوبا أكثر، فتوسعت دولتهم وقويت شوكتها، إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تصبح مطمعا استعماريا وبخاصة لإيطاليا التي حاولت غزوها أكثر من مرة لكنها مُنيت بالهزيمة، لذا سعت إلى فرض وصاية عليها وتمرير تلك الوصاية دوليا بالحيلة، ولما خاب مسعاها تربصت بها إلى أن اجتاحتها عام ١٩٣٦ واحتلتها عسكريا زهاء الخمس سنوات حتى استعادها الامبراطور "هيلى سيلاسى" Haile Selassie عام ١٩٤١، وعمد إلى تعزيز دعائم حكمه، إلا أن مظالم كثيرة فشت، فانقلبت عليه نخبة عسكرية عام ١٩٧٤ وشكلت المجلس الإداري العسكري الانتقالي Provisional Militar Administrative Council، المعروف اختصارا باسم الـ "درج" Derg، وقاموا بخلع الامبراطور وآلت القيادة إلى "منجستو هايلى مريام" Mengistu Haile Mariam، وحكموا البلاد كأسوأ من سابقيهم، فتكتلت النخب السياسية على اختلاف انتماءاتهم الاثنية وتعاضدوا لإسقاط نظام "منجستو" الذى فر خارج البلاد في عام ١٩٩١ لتتولى حكومة ائتلافية مؤقتة حكم البلاد ويتم وضع دستور جديد عام ١٩٩٤ لتبدأ حقبة جديدة من حياة النظام السياسى الإثيوبى،[١] وفى مجال مواجهة التعددية الاثنية التي يتسم بها المجتمع الإثيوبي يمكن هنا التمييز بين حقبتين: أولاهما ما قبل عام ١٩٩٤ والتي استخدمت فيها الأنظمة الاثيوبية الأمهرية الحاكمة سياسات تجمع بين مقاربتى إزالة، وإدارة التعددية الاثنية، وأبرزها سياسات الاستيعاب الثقافي، واللاحزبية، والحزب الواحد، وثانيتهما ما بعد عام ١٩٩٤ وتبنت فيها الأنظمة الحاكمة سياسات مغايرة تماما لسابقتها وهى تجمع أيضا بين مقاربة إزالة التعددية الاثنية والمتمثلة في منح الشعوب الإثيوبية حق تقرير المصير، ومقاربة إدارة التعددية الاثنية والمتمثلة في تبنى نظام فيدرالي للإدارة المحلية يستند صراحة إلى التقسيمات الاثنية للمجتمع، واستخدام أحد أنماط النظام الانتخابى التعددية إسناد السلطة، وتنصب هذه الدراسة على اختبار دور نمط النظام الانتخابى المستخدم في إدارة التعددية الاثنية في الخبرة الإثيوبية، وفى هذا الإطار تنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين:

الأول: إدارة التعددية الإثنية وتأثيراتها قبل عام ١٩٩٤.

الثانى: دور النظام الانتخابى في إدارة التعددية الاثنية منذ عام ١٩٩٤.

---

(١) شروق رياض مصباح، الأقليات في أثيوبيا: الأنثروبولوجيا الاجتماعية (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ص ١٥٥-١٥٧.

- قارة فاطمة، "الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا"، فى **مجلة تاريخ المغرب العربي** (الجزائر: جامعة الجزائر٢، المجلد ٣، العدد ٧، يونيه ٢٠١٧)، ص ص ١٨٤-٢٠٣.

المطلب الأول: إدارة التعددية الإثنية وتأثيراتها قبل عام ١٩٩٤

يتسم المجتمع في إثيوبيا بالتنوع الإثنى الشديد، وقد عمدت الأنظمة الحاكمة في تلك الحقبة سواء في العصر الإمبراطورى أو في عصر الـ "درج" إلى استيعاب الاثنية الحاكمة الـ "أمهرا" ثقافيا لباقى إثنيات المجتمع الإثيوبى مع سياسة اللاحزبية، ثم سياسة الحزب الواحد أواخر حكم الـ "درج".

أولا: التعددية الاثنية في إثيوبيا.

يعد المجتمع الإثيوبى من المجتمعات الأفريقية التعددية الأكثر تنوعا وتركيبا؛ فالاثنية العرقية الواحده مثلا قد تتوزع على أكثر من إثنية دينية، وقد تنقسم إلى متحدثين بأكثر من لغة، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة في مقدمتها التوسع والتقلص الذى كان يلحق بالشعوب والأقاليم التي تخضع لسيطرة الإمبراطورية الحبشية والتي استقرت على ما هو قائم الآن بعد استقلال إريتريا.

فمن حيث التنوع العرقى يتوزع الشعب الإثيوبى البالغ تعداده حوالى ١٠٢ مليون نسمه بتقديرات عام ٢٠١٩،[١] على حوالى ٨٤ مجموعة إثنية تستند إلى العرق أبرزها "أورومو" وتمثل حوالى ٣٤,٦٪، و"أمهرة" وتمثل حوالى ٢٧,١٪، و"صومالي" Somali وتمثل حوالى ٦,١٪، والـ "تيجرانيين" Tigrayan ويمثلون حوالى ٦,١٪، و"سيداما"Sidama وتمثل حوالى ٤٪، و"جوراج" Gurage وتمثل حوالى ٢,٥٪، و"ولايتا" Welayta وتمثل حوالى ٢,٣٪، و"هَدِيا" Hadiya وتمثل حوالى ١,٧٪، و"عفر" وتمثل حوالى ١,٧٪، و"جامو" Gamo وتمثل حوالى ١,٥٪، بالإضافة إلى عدة مجموعات صغيرة من حيث تعداد أعضائها.[٢]

أما من حيث التنوع اللغوي فهناك حوالى ٨٠ لغة أي أنه لكل جماعة إثنية لغتها الخاصة، وتنتشر اللغات تقريبا بنسبة حجم كل جماعة إلى إجمالي الشعب الإثيوبى عدا "الأمهرية"، فعلى الرغم

(1) Bertelsmann Stiftung, "**BTI 2020 Ethiopia Country Report**" (Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung, 2020), P. 3.

(2) Independent Advisory Group on Country Information "IAGCI", **"Country Background Note: Ethiopia**" (London: Country of Origin Information "COI", Home Office, Version 1.0, Nov. 2019), P. 9.

- Haradhan Kumar Mohajan, "Ethiopia: A socio-economic study", in **Journal of Business Management and Administration** (Chittagong, Bangladesh: Faculty of Business Studies, Premier University, Vol. 1, No. 5, Nov. 2013), Pp.80-81.
- Ghetnet Metiku Woldegiorgis, "**Ethiopia Conflict Profile 2010**" (Djibouti: Intergovernmental Authority on Development "IGAD" Secretariat, Concept Paper, October 2010), P. 11.
- Alem Habtu, "Ethnic Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future Prospects", **Paper Submitted to the Second EAF International Symposium on Contemporary Development: Issues in Ethiopia Held in Addis Ababa, at July 11-12 2003** (London: University of Westminster, 2003), Pp. 7-8, 30.

من أن إثنية الـ "أمهرا" ليست أغلبية إلا أن لغتهم هي الغالبة فهى تستخدم شعبيا كلغة أولى وثانية على نطاق واسع، إذ تعد اللغة الأم لما يقرب من ١٠-١٢% من الشعب الإثيوبى، بل أن بعض التقديرات تصل بهذه النسبة إلى ٣٠%، ويتحدث بها باقى الإثيوبيين كلغة ثانية أو حتى ثالثة، وهى اللغة الرسمية للدولة والحكومة الاتحادية، ولغة الإعلام، ولغة التعليم وبخاصة في مراحلة الأولى، ويرجع ذلك إلى أن إثنية الـ "أمهرة" كانت هي الحاكمة تاريخيا للبلاد وكانت تمارس سياسات الاستيعاب الثقافي، ومن حيث الانتشار الشعبى تضاهى لغة الـ "أورومو" لغة الـ "أمهرة"، ويأتي بعدهما لغات الـ "صومالي"، والـ "تيجرانيين"، والـ "سيداما"، والـ "ولايتا"، والـ "جوراج"، والـ "عفر"، أما عن اللغات غير المحلية فالعربية هي الأكثر انتشارا وبخاصة في أوساط المسلمين، ثم الإنجليزية على نطاق واسع، ثم الإيطالية على نطاق ضيق،(١) وجدير بالذكر هنا أن اللغة السائدة في كل إقليم من الأقاليم الفيدرالية الإثيوبية هي لغة الإقليم الرسمية، حيث يمنح الدستور الحق لكل إقليم في احتيار لغته الرسمية،(٢) ويمنح كذلك الحق لكل إثنية في استخدام لغتها الخاصة تحدثا وكتابة ولها تطويرها وتحديثها، وذلك تعبيرا عن ثقافتها وحفاظا على تاريخها.(٣)

أما من حيث التنوع الدينى فهناك العديد من الديانات، ووفقا لبعض المصادر الإسلامية يتخطى المسلمون نسبة الـ ٦٠%، ووفقا لمصادر مستقلة فإن المسلمين يمثلون حوالى ٥٠% من الإثيوبيين، ووفقا للإحصاءات الرسمية والغربية فالمسيحية هي الأكثر انتشارا ويمثل أتباعها بمختلف طوائفهم حوالى ٦٤%، حيث يصل الأرثوذوكس إلى حوالى ٤٤% ويكثرون في أقاليم الـ "أمهرة" و الـ "تيجراى"، والبروتستانت إلى حوالى ١٩%، ويكثرون في ‘قليم "الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية"، وإقليم "جامبيلا"، وأجزاء من إقليم "أوروميا" Oromia، فيم يقدر مجموع باقى الطوائف المسيحية الأخرى بحوالي ١%، ويلى المسيحية الإسلام ويقدر أتباعه وهم من السنة بحوالي ٣٤% من الإثيوبيين ويكثرون في مناطق إثنيات "أورومو"، و"صومالى"، و "عفر"، وهناك أيضا حوالى ٢% من اللادينيين ، وأصحاب الديانات التقليدية، والذين لا يفصحون عن هويتهم الدينية، وهناك مجتمع ضئيل جدا من اليهود، وكذلك مجتمع من "الرستفاريين" يقدر بحوالي ١٠٠٠ شخص ويقيمون غالبا في أديس أبابا وبلدة "شاشمين" Shashemene في إقليم "أوروميا".(٤)

---

(١) د. عمر عبد الفتاح، "اللغة العربية في إثيوبيا: خلفيات الانتشار وعوامل الانحسار"، في **قراءات أفريقية** (العدد ٣، ديسمبر ٢٠٠٨) ص ص ٨٨-٩٠.

- Haradhan Kumar Mohajan, **Loc. Cit.**.

(2) Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of 1994**, Article 5.

(3) **Ibid**, Article 39.

(4) United States of America, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, **Ethiopia: 2018 International Religious Freedom Report**, Pp. 1-2.

ثانيا: إدارة التعددية الاثنية وتأثيراتها.

كان الأباطرة الأحباش ينتمون إلى إثنية الـ "أمهرة"، ومن هنا سيطر الـ "أماهرة" على السلطة ومن ثم الثروة، وعمدوا إلى فرض الثقافة الأمهرية على كافة إثنيات المجتمع، واعتمدوا في إحكام قبضتهم على السلطة على قهر ما عداهم من إثنيات والتحكم في قادة وزعماء هذه الاثنيات بتنصيب من يواليهم وخلع من يشق عصا الطاعة، ومن ذلك ما حدث من الإمبراطور "هيلاسيلاسى" مع سلطان العفر أواسط أربعينيات القرن الماضى، حيث حاول تغييره فاستعداه واستعدى جميع العفر واستمر الشد والجذب بين الامبراطور وقادة العفر لأكثر من عقدين من الزمان، ما أسهم – مع غيره من صدامات مع باقى الاثنيات – في تقويض حكم الإمبراطور والتوطئة لانقلاب الـ "درج" عليه وخلعه.(١)

انتهى العصر الامبراطورى فيم كان الصراع هو سيد الموقف بين الاثنيات وبعضها البعض وبينها وبين سلطة الدولة، ومع بداية تسلم العسكريون الـ "أمهرة" الذين غلبوا على تشكيل الـ "درج" حكم البلاد، استشرفت الاثنيات المختلفة تحسن الأوضاع والسياسات والعلاقات الاثنية استنادا إلى فضل حركات التحرير الاثنية في إسقاط الحكم الإمبراطوري، وإلى ما أعلنه الـ "درج" من مبادئ وأهداف قوامها المساواة بين كافة إثنيات المجتمع الإثيوبى، بيد أن هذه المبادئ السامية وتلك الأهداف العظيمة لم تجد لها إلى حيز التنفيذ سبيلا، حيت نكل الـ "درج" عما وعدوا به وأصبحوا أكثر قمعا ودموية من سابقيهم؛ فقد عمدوا مطلع حكمهم إلى إظهار قوة قمعهم لمن يناوئهم من الاثنيات فأرسلوا حملة عسكرية للقضاء على حركات التحرير الإريترية، ولما أخفقت حملتهم تلك قاموا في عام ١٩٧٦ بتعبئة إثنيتهم الـ "أمهرة" وجانب من إثنية "تجراى" ضد حركات التحرير الإريترية مستخدمين عنصر الدين، والإغراء بتوزيع أراضى إريتريا عليهم حال أخمدوا المقاومة الإريترية فاتجهت مسيرة ضخمة صوب إريتريا إلا أنها أخفقت في تحقيق أهدافها ومُنيت بشر هزيمة، فكثفوا جهودهم كثيرا في سبيل القضاء على حركات التحرير الإريترية واستعانوا بالسوفييت ومع ذلك أخفقوا في ذلك مرارا، وبعيد بداية حملات الـ "درج" على حركات التحرير الإريترية تشكلت "جبهة تحرير شعب تجراى" Tigray People's Liberation Front، وتحالفت مع حركات التحرير الإريترية ضد نظام الـ "درج"، وفى في نفس الوقت ثار سلطان العفر "على ميراج" ضد الـ "درج" على خلفية صدور قوانين الإصلاح الزراعى، فشنوا حملة عسكرية على إقليم الـ "عفر" وفر السلطان خارج البلاد وشكل "جبهة تحرير العفر" Afar Liberation Front والتي انخرطت في نضال مسلح ضد نظام الـ "درج" وألحقت به أضرارا بالغة، وفى نفس الوقت أيضا انخرطت "جبهة تحرير الصومال الغربى" Western Somali Liberation Front هي الأخرى في كفاح مسلح من أجل الاستقلال وكادت أن تحققه لولا الدعم العسكرى الذى قدمه السوفييت والكوبيين

(١) عبد المنعم أبو إدريس على، **مدخل الى القرن الافريقى: القبيلة والسياسة** (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١٩) ص ص ٦٠-٦١.

لنظام الـ "درج"، ومن جانبها خاضت "جبهة تحرير أورومو" Oromo Liberation Front نضالا مسلحا ضد نظام الـ "درج" وقمعه، مطالبة بالاستقلال وإقامة دولتهم المستقلة "أوروميا" Oromia، وقد حاول نظام الـ "درج" خداع حركات التحرير ومماطلتهم استعدادا للانقضاض عليهم والتخلص منهم، وذلك من خلال إطلاق الوعود وإعلان البرامج التي تقر بحق كل الاثنيات في حكم نفسها وتصريف شئونها من خلال دولة اتحادية متعددة القوميات يتساوى فيها الجميع، بل أنهم أطلقوا لكل قومية الحق في تقرير مصيرها حتى لو قررت الانفصال عن الدولة، إلا أن ذلك لم يتخطى الحبر على أوراقهم والكلمات في خطبهم، وهكذا تعمقت الظاهرة الاثنية في المجتمع الإثيوبى وتمثلت المطالب الأولى لحركات التحرير المختلفة في الاستقلال وإقامة دول مستقلة لشعوبهم، وإن رأى بعضهم أنه في حالة تغير النظام الحاكم وحكم نظام يحقق المساواة والديمقراطية فلا مانع حينئذ من الدخول اختيارا في اتحاد فيدرالى أو كونفيدرالى بين هذه الشعوب المستقلة.(١)

خلت هذه الحقبة سواء تحت حكم الأباطرة أو تحت حكم نظام الـ "درج" العسكرى من إجراء انتخابات تعددية ومن ثم ليس من المتصور وجود دور لثمة نظام انتخابى في إدارة التعددية الاثنية، غير أنه ولأعراض المقارنة مع الحقبة التالية يصبح الوقوف على أحوال مؤشرات القياس المختارة ذا فائدة عند تقييم اختبار الدور المفترض لنمط النظام الانتخابى الذى سيستخدم لاحقا.

١ – العنف الانتخابى المرتبط بالانتماءات الاثنية.

لم يكن هناك انتخابات حزبية تعددية إنما كانت تجرى انتخابات عامة بدأت عام ١٩٥٥ ثم انتظمت في العصر الامبراطورى كل ٤ سنوات، وكانت تنعقد لانتخاب أعضاء "مجلس النواب" Chamber of Deputies ويترشح لها طبقة النبلاء والأرستقراطيين فقط نظرا لتكلفتها الباهظة ولتطلب شروطا في المرشح أبرزها ملكية الأراضي والمنقولات والقدرة المالية العالية،(٢) ثم توقفت هذه الانتخابات مع انتهاء العصر الامبراطورى ولم تنعقد في عصر الـ "درج" إلا مرة واحدة عام ١٩٨٧ في إطار سياسة الحزب الواحد، ومن ثم فلا يمكن الحديث عن عنف انتخابى مرتبط بالانتماءات الاثنية، غير أن العنف السياسى بصفة عامة والمرتبط بالانتماءات الاثنية كان قد ساد المشهد السياسى تماما، وحملت كافة الاثنيات السلاح، وانخرطت في صراع مسلح مع النظام الحاكم طيلة هذه الحقبة وبخاصة مع نظام الـ "درج" العسكرى.

---

(١) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: دار اكتشاف، ٢٠١٠)، ص ص ٢١٢-٢٤٢.

(2) Edmond J. Keller, **Revolutionary Ethiopia: From Empire to People's Republic** (Bloomington, Indiana, U.S.A.: Indiana University Press, 1988), P. 87.

- Bahru Zewde, **A History of Modern Ethiopia 1855–1991** (Oxford: James Currey Ltd.; Athens, Ohio, U.S.A.: Ohio University Press, Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 2nd Ed., 2001),Pp. 206-207.

٢- وجود واستمرار الأحزاب السياسية الاثنية/متعددة الاثنيات.

لم تنشأ أحزاب سياسية لا إثنية ولا متعددة الاثنيات خلال هذه الحقبة فمن ناحية أولى لم يكن هناك انتخابات تعددية، حيث كانت هناك مرحلة لا حزبية (حظر الأحزاب السياسية) هي كل العصر الإمبراطورى وحتى أواسط عصر نظام الـ "درج" العسكرى، تلتها مرحلة الحزب الواحد بدئا من عام ١٩٨٤ حيث أصبح "حزب العمال الإثيوبى" Workers' Party of Ethiopia وهو الحزب الواحد القانونى المصرح به في البلاد وهو حزب شيوعى ماركسى لينينى، ومن ثم لم يكن هناك حاجة ثم لم يكن هناك إمكانية لوجود أحزاب سياسية في إثيوبيا، ومن ناحية ثانية فقد أدى الصراع الإثنى الدائم مع النظام الحاكم، والبينى أحيانا إلى وجود حركات تحرير إثنية مسلحة، فنشأ لكل إثنية حركة مسلحة، بل وكان لبعضها أكثر من حركة مسلحة كما كان الحال مع الـ "عفر" والـ "تجراي" وغيرهم.(١)

٣- وجود واستمرار الائتلافات والتحالفات الانتخابية متعددة الاثنيات.

وفقا للسياق السابق ليس من المتصور وجود تعاون انتخابى لعدم وجود انتخابات تعددية أصلا، إنما اقتضت وحدة العدو أمام الاثنيات الاثيوبية المختلفة التعاون فيما بينها، وبطبيعة السياق الصراعى سالف البيان يمكن القول بأن هذه الاثنيات توافقت حول العدو المشترك، واختلفت تماما في أهداف كل منها فقد سعى كل منها في المقام الأول إلى الانفصال وإقامة دولة مستقلة.

المطلب الثانى: دور النظام الانتخابى في إدارة التعددية الاثنية منذ عام ١٩٩٤

خاضت حركات التحرير الإثنية الاثيوبية كفاحا مسلحا طويلا وشديدا، تعاضدت وتعاونت فيه لهزيمة نظام الـ "درج" العسكرى حتى أطاحته في عام ١٩٩١ وفر "منجستو" إلى زيمبابوي ولايزال متواجدا فيها حتى الآن وترفض زيمبابوي تسليمه إلى إثيوبيا رغم صدور أحكام إثيوبية نهائية صده، وكان في مقدمة من تحالف من حركات التحرير هذه "جبهة تحرير شعب تجراى"، و "حركة الشعوب الإثيوبية الديمقراطية" Ethiopian People's Democratic Movement وهى حركة أمهرية لذا تسمت لاحقا باسم "حزب أمهرة الديمقراطى" Amhara Democratic Party، ومع سقوط نظام "منجستو – الدرج" شرع هذا التحالف في تشكيل حكومة مؤقتة انضم إليها "منظمة شعب أوروموالديمقراطية" Oromo People's Democratic Organization والتي تسمت لاحقا باسم "حزب أوروموالديمقراطى" Oromo Democratic Party، وهى حركة أسهمت "جبهة تحرير شعب تجراى" في الدعوة إلى تشكيلها لتمثيل إثنية الأرومو على إثر تفاقم خلافها مع "جبهة تحرير أوروموا"، كما انضم إليها في وقت متأخر "الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية" Southern Ethiopian People's Democratic Movement، وقد شكلت هذه الحركات الأربع تحالفا سياسيا سمى بـ "الجبهة الديمقراطية الثورية

(١) عبد المنعم أبو إدريس على، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٥-٦٦.

للشعوب الإثيوبية"، وعقد هذا التحالف مؤتمراً وطنياً في يوليو ١٩٩١ تبنوا خلاله الميثاق الوطني الذى اعتبر دستورا مؤقتا لمرحلة انتقالية، وقد قاد هذا التحالف المرحلة الانتقالية ما بعد "منجستو" واشترك معه بعض القوى السياسية الاثنية الأخرى،[١] إلا أن عمق الخلافات بين بعض هذه القوى مع هذا التحالف جعلها تقاطع انتخابات "الجمعية الدستورية" Constitutional Assembly التي دُعى إلى انتخابها لوضع دستور جديد دائم للبلاد، ما جعل تحالف "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" وبعض القوى السياسية المؤتلفة معه يحوزون الأغلبية في تشكيل هذه اللجنة البالغ أعضاؤها ٥٤٤ عضوا، حيث حصد التحالف وائتلافه الموسع على ٤٦٣ مقعدا بينما حصدت باقى القوى غير المؤتلفة معهم على ٨١ مقعدا.[٢]

وفى ظل هذا الميراث الصراعى الإثنى الذى خلفه الحكم الإمبراطورى ومن بعده الحكم العسكرى كان من المستحيل على أي فصيل سياسى إثنى مهما بلغت قوته أن يفكر في الاستئثار بحكم هذه الدولة شبه المفككة، ومن هنا يمكن تفسير لجوء "جبهة تحرير شعب تجراى" وهى الحركة الأقوى التي قادت الانتصار على نظام "الدرج – منجستو" إلى تشكيل التحالف المشار إليه وتسميته بـ "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية"، وإلى تبنى مقاربة الفيدرالية المستندة إلى الانتماء الإثنى في محاولة لجمع شتات الاثنيات المختلفة وإنقاذ الدولة من التفكك، وبخاصة بعد حتمية استقلال إريتريا، وقد استطاع التحالف الجديد الذى قاد المرحلة الانتقالية من إدراج مقاربته "الفيدرالية الاثنية" في الدستور الإثيوبى الجديد من خلال أغلبيته في الجمعية الدستورية، ونظرا لقوة واتساع هذا التحالف اختار أيضا تبنى نمطا تعدديا من أنماط النظام الانتخابى وأدرجه في الدستور أيضا، وقد تم الاستفتاء على هذا الدستور الإثيوبى الجديد وصدر عام ١٩٩٤، وبهذا يصبح نمط النظام الانتخابى التعددى ونظام الفيدرالية الاثنية للإدارة المحلية هما السياستان الأبرز في مجال إدارة التعددية الاثنية في إثيوبيا في حقبة ما بعد عام ١٩٩٤.[٣]

أولا: نمط النظام الانتخابى المستخدم ومخرجاته من حيث التمثيل البرلماني

تتبنى إثيوبيا نمط البرلمان المزدوج ويتكون من غرفتين: العليا وتسمى "مجلس الاتحاد" House of the Federation ويتألف من ممثلين عن "الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية المعترف بها ويمثل كل منها عضو واحد على الأقل مهما كان تعدادها، ويتعدد ممثليها بعد هذا التمثيل الأولى بواقع

(١) د. محمود ابو العنين، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية، فى **مجلة الدراسات الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد خاص بالمؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية، ١٩٩٤) ص ص ٥١–٦٥.

- Asnake Kefale, **Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: A Comparative Regional Study** (Routledge, 2013), Pp. 23-25.

(2) Michael Meier, "Ethiopia", in Dieter Nohlen, Michael Krennerich, Bernhard Thibaut (eds.), **Elections in Africa: A Data Handbook** (New York: Oxford University Press Inc., 1999), P. 381.

(3) Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of 1994**, Articles 47, 52, 54\2.

- Jon Abbink, "Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia: reassessing the experiment after 20 years", in **Journal of Eastern African Studies** (Abingdon-on-Thames, UK: Routledge, Vol. 5, No. 4, November 2011), Pp. 596-602.

عضو لكل مليون نسمة من سكانها، ويتم حاليا انتخاب أعضاء مجلس الاتحاد منذ تدشين دستور عام ١٩٩٤ وحتى الآن بالانتخاب غير المباشر بواسطة مجالس الولايات المنتخبة على الرغم من أن الدستور يجيز انتخابهم بطريق الاقتراع العام السرى المباشر إلا أن ذلك لم يطبق ولم تصدر بشأنه أيه تشريعات لا اتحادية ولا إقليمية، والغرفة الدنيا وتسمى مجلس ممثلى الشعوب House of Peoples' Representatives ويتألف مما لا يزيد عن ٥٥٠ عضوا في دوائر فردية، ويتم تحديد عدد الأعضاء ومن ثم الدوائر بقسمة عدد السكان الإثيوبيين على الحد الأعلى للمقاعد وهو ٥٥٠ مقعد ويستخدم الناتج في تحديد عدد المقاعد والدوائر المخصص لكل ولاية بحسب عدد سكانها، مع مراعاة تخصيص ما لا يقل عن ٢٠ مقعدا من مقاعد مجلس ممثلي الشعوب للأقليات التي يقل تعداد كل منها عن ١٠٠ ألف نسمة، بحيث يمثل كل منها عضو واحد.(١)

ووفقا للدستور وقانون الانتخابات يفوز أكثر المرشحين حصولا على الأصوات الصحيحة أيا كان عدد هذه الأصوات، وهو نظام "الفائز الأول" FPTP الذى يفوز فيه المرشح بالأكثرية، وللناخب وفقا له صوت واحد فقط في دائرته الانتخابية المسجل بها يدلى به لأحد المرشحين بشكل حاسم.(٢)

وقد تم استخدام ذلك النمط التعددى من أنماط النظام الانتخابى في الانتخابات البرلمانية الإثيوبية منذ إقراره وحتى الآن في انتخابات الأعوام ١٩٩٥، و٢٠٠٠، و٢٠٠٥، و٢٠١٠، و٢٠١٥، وتبين الجداول التالية أرقام (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الأحزاب الممثلة في مجلس ممثلى الشعوب الإثيوبى "الغرفة الدنيا للبرلمان" في انتخابات الأعوام الخمسة المذكورة.

جدول رقم (١) الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس ممثلى الشعوب الإثيوبى وفقا لنتائج انتخابات عام ١٩٩٥

الائتلاف	الحزب	المقاعد
إئتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية	منظمة شعب أوروموِ الديمقراطية	١٧٦
	حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية Amhara National Democratic Movement	١٣٣
	جبهة تحرير شعب تجراى	٣٨
	الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية	٢١
	منظمة شعب سيداما الديمقراطية Sidama People's Democratic Organization	١٩
	منظمة شعبى جامو وجوفا الديمقراطية Gamo and Gofa People's Democratic Organization	١٥
	منظمة شعب جوراج الديمقراطية الثورية Gurage Peoples' Revolutionary Democratic Organization	١٤
	منظمة شعب ولايتا الديمقراطية Wolayta People's Democratic Organization	١٣

(1) Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Electoral Law of Ethiopia Proclamation No. 64 of 1993**, Amended, Article. 15.
- Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of 1994**, Articles 54\2, 61.
(2) Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Electoral Law of Ethiopia Proclamation No. 64 of 1993**, Amended, Article. 13.
- Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of 1994**, Article 54\2.

تابع ما قبله جدول رقم (١)

إئتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية	منظمة شعب هَدِيا الديمقراطية Hadiya People's Democratic Organization	٩
	حركة وحدة شعب جديو الديمقراطية Gideo People's Unity Democratic Movement	٧
	منظمة شعب كيفيكو الديمقراطية الثورية Keficho Peoples' Revolutionary Democratic Organization	٦
	منظمة شعب كمباتا الديمقراطية Kembata Peoples' Democratic Organization	٤
	منظمة شعب داورو الديمقراطية Dawro Peoples' Democratic Organization	٤
	منظمة شعب عفر الديمقراطية Afar Peoples' Democratic Organization	٣
	Alaba Peoples' Democratic Organization منظمة شعب ألابا الديمقراطية	٢
	حزب تحرير شعب جامبيلا Gambela People's Liberation Party	٣
	منظمة شعب تمبارو الديمقراطية Tembaro Peoples' Democratic Organization	١
	منظمة شعب بنش الديمقراطية الثورية Bench Peoples' Revolutionary Democratic Organization	١
	منظمة شعب كونسو الديمقراطية الثورية Konso Peoples' Revolutionary Democratic Organization	١
	منظمة وحدة قومية كورى الديمقراطية Kore Nationality Unity Democratic Organization	١
	جبهة شعب يم الديمقراطية Yem People's Democratic Front	١
أحزاب أخرى مستقلة	الرابطة الديمقراطية الصومالية الإثيوبية Ethiopian Somali Democratic League	١٧
	الحركة الديمقراطية لشعب أومو الجنوبى Southern Omo People's Democratic Movement	٧
	الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية	٦
	حزب وحدة شعب بنى شنجول شمالى غربى إثيوبيا الديمقراطى Benishangul North-Western Ethiopia People's Democratic Unity Party	٥
	جبهة تحرير أوروموالمتحدة Oromo Liberation United Front	٤
	Ogaden National Liberation Front جبهة تحرير أوجادين الوطنية	٣
	منظمة شعب ديراشى الديمقراطية Derashe Peoples' Democratic Organization	٣
	جبهة تحرير عفر Afar Liberation Front	3
	المنظمة الديمقراطية الثورية لشعب ديزي Dizi Peoples' Revolutionary Democratic Organization	٣
	الجبهة الديمقراطية لشعوب بينش، وشيكو، وديزي، ومينيت Bench, Sheko, Dizi and Meinit People's Democratic Front	٢
	حركة شعب أرجوبا الديمقراطية Argoba People's Democratic Movement	١
	منظمة قومية كبينة الديمقراطية Kebena Nationality Democratic Organization	١

تابع ما قبله جدول رقم (١)

أحزاب أخرى مستقلة	منظمة شعب ماريكو الديمقراطية Mareko Peoples' Democratic Organization	١
	حزب وحدة شعب سيلت الديمقراطية Silte People's Democratic Unity Party	١
	منظمة شعب بورجي الديمقراطية Burji Peoples' Democratic Organization	١
	رابطة هرري الوطنية Harari National League	١
	الحزب الديمقراطي الصومالي الغربي Western Somali Democratic Party	١
	منظمة شعوب الزيسي الديمقراطية Zeisei Peoples' Democratic Organization	١
	حزب وحدة شعب جامبيلا الديمقراطية Gambela People's Democratic Unity Party	١
	جبهة تحرير عفر الوطنية Afar National Liberation Front	١
	الحزب الوطني الديمقراطى National Democratic Party	١

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى:

Michael Meier, "Ethiopia", in Dieter Nohlen, Michael Krennerich, Bernhard Thibaut (eds.), **Elections in Africa: A Data Handbook** (New York: Oxford University Press Inc., 1999), P. 383.

جدول رقم (٢) الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس ممثلى الشعوب الإثيوبى وفقا لنتائج انتخابات عام ٢٠٠٠

الائتلاف	الحزب	المقاعد
تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية الحاكم	منظمة شعب أوروموو الديمقراطية	١٨٣
	حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية	١٤٦
	الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية	١١٢
	جبهة تحرير شعب تجراى	٤٠
مجموعة أحزاب بعضها ائتلف مع التحالف الحاكم وبعضها خاض الانتخابات كل بمفرده	حزب عفر الوطنى الديمقراطى Afar National Democratic Party	٨
	جبهة تحرير شعوب بنى شنجول جوميز Benishangul Gumuz Peoples Democratic Front	٦
	مجلس القوى البديلة للسلام والديمقراطية في إثيوبيا Council of Alternative Forces for Peace and Democracy in Ethiopia	٤
	الجبهة الديمقراطية لشعوب جامبيلا Gambela Peoples Democratic Front	٣
	منظمة هديا الوطنية الديمقراطية Hadiya National Democratic Organisation	٣
	الائتلاف الديمقراطى للشعوب الإثيوبية الجنوبية Southern Ethiopia Peoples' Democratic Coalition	٢
	الحزب الإثيوبى الديمقراطى Ethiopian Democratic Party	٢
	أحزاب أخرى	٢٥

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الواردة على موقع الاتحاد البرلماني الدولى:

- Inter-Parliamentary Union "IPU" Website, Visited at 2:21 am, 1 Jan. 2020, at Link: **http://archive.ipu.org/parline-e/reports/arc/2107_00.htm**

جدول رقم (٣) الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس ممثلى
الشعوب الإثيوبى وفقا لنتائج انتخابات عام ٢٠٠٥

الائتلاف	الحزب	المقاعد
تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية الحاكم	حزب أوروموالديمقراطى (منظمة شعب أوروموالديمقراطية سابقا) Oromo Democratic Party	٣٢٧
	حزب أمهرة الديمقراطى (حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية سابقا) Amhara Democratic Party	
	الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية	
	جبهة تحرير شعب تجراى	
Coalition for Unity and Democracy إئتلاف الوحدة والديمقراطية (معارض)	رابطة الإثيوبيين الديمقراطية Ethiopian Democratic League	١٠٩
	حزب وحدة كل الإثيوبيين All Ethiopian Unity Party	
	الحزب الديمقراطي الإثيوبي الموحد (حزب مدهين) United Ethiopian Democratic Party (Medhin Party)	
	قوس قزح إثيوبيا: حركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية Rainbow Ethiopia: Movement for Democracy and Social Justice	
United Ethiopian Democratic Forces القوى الديمقراطية الإثيوبية المتحدة (معارض)	مؤتمر أوروموالوطنى Oromo National Congress	٥٢
	الاثيوبي الحزب الاتحادي الديمقراطي الاجتماعي Ethiopian Social Democratic Federal Party	
	الائتلاف الديمقراطي للشعوب الإثيوبية الجنوبية	
	منظمة شعب كل الأمهرة All-Amhara People's Organization	
	حزب وحدة الإثيوبيين الديمقراطى Ethiopian Democratic Unity Party	
أحزاب مستقلة خاضت الانتخابات كل بمفرده	حزب شعب صومالى الديموقراطي Somali People's Democratic Party	٢٤
	حركة أوروموالاتحادية الديمقراطية Oromo Federalist Democratic Movement	١١
	جبهة وحدة شعب بنى شنجول جوميز الديمقراطية Benishangu Gumuz People's Democratic Unity Front	٨
	حزب عفر الوطنى الديمقراطى	٨
	حركة شعب جامبيلا الديمقراطية Gambela People's Democratic Movement	٣
	منظمة الوحدة الديمقراطية لشعب شيكو وميزينجير Sheko and Mezenger People's Democratic Unity Organization	١
	رابطة الهررى الوطنية	١
	منظمة قومية أرجوبا الوطنية الديمقراطية Argoba Nationality Democratic Organization	١

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الواردة على موقع الاتحاد البرلماني الدولى:
- Inter-Parliamentary Union "IPU" Website, Visited at 2:31 am, 1 Jan. 2020, at Link:
http://archive.ipu.org/parline-e/reports/arc/2107_05.htm

جدول رقم (٤) الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس ممثلى
الشعوب الإثيوبى وفقا لنتائج انتخابات عام ٢٠١٠

الائتلاف	الحزب	المقاعد
تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية الحاكم	حزب أوروموالديمقراطى	٤٩٩
	حزب أمهرة الديمقراطى	
	الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية	
	جبهة تحرير شعب تجراى	

تابع ما قبله جدول رقم (٤)

أحزاب خاضت الانتخابات كل بمفردة ويصنفها المحللون على أنها موالية للتحالف الحاكم	حزب شعب صومالى الديموقراطي	٢٤
	حزب شعب بنى شنجول جوميز الديمقراطى Benishangul Gumuz People's Democratic Party	٩
	حزب عفر الوطنى الديمقراطى	٨
	حركة شعب جامبيلا الديمقراطية	٣
	منظمة شعب أرجوبا الديمقراطية Argoba People's Democratic Organization	١
	رابطة هررى الوطنية	١
حزب معارض	منتدى وحدة الإثيوبيين الاتحادى الديمقراطى Ethiopian Federal Democratic Unity Forum	١

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الواردة في:

- Inter-Parliamentary Union "IPU", **Chronicle of Parliamentary Elections, Volume 44, 1 January - 31 December 2010** (Geneva: "IPU", 2011), Pp. 127-137.

جدول رقم (٥) الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس ممثلى الشعوب الإثيوبى وفقا لنتائج انتخابات عام ٢٠١٥

الائتلاف	الحزب	المقاعد
تحالف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية الحاكم	حزب أورومو الديمقراطى	٤٩٩
	حزب أمهرة الديمقراطى	
	الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية	
	جبهة تحرير شعب تجراى	
أحزاب خاضت الانتخابات كل بمفردة ويصنفها المحللون على أنها موالية للتحالف الحاكم	حزب شعب صومالى الديموقراطي	٢٤
	حزب شعب بنى شنجول جوميز الديمقراطى	٩
	حزب عفر الوطنى الديمقراطى	٨
	حركة شعب جامبيلا الديمقراطية	٣
	منظمة شعب أرجوبا الديمقراطية	١
	رابطة هررى الوطنية	١

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى البيانات الواردة على موقع الاتحاد البرلماني الدولى:

- Inter-Parliamentary Union "IPU" Website, Visited at 2:41 am, 1 Jan. 2020, at Link: **https://data.ipu.org/node/58/elections?chamber_id=13389**

وبتدقيق النظر في هذه النتائج يتبين بوضوح ترسخ حالة من الاستقطاب الإثنى الشديد في الثقافة السياسية الإثيوبية وهو ما تكشف عنه مؤشرات القياس التي تختبرها هذه الدراسة.

ثانيا: رصد حالة مؤشرات القياس.

في هذا الموضع ترصد الدراسة حالة مؤشرات القياس المختارة التي يمكن من خلالها تحديد مدى وطبيعة دور النظام الانتخابى المستخدم في إدارة التعددية الاثنية في حقبة ما بعد عام ١٩٩٤.

١ – العنف الانتخابى المرتبط بالانتماءات الاثنية.

لم يخل المجتمع الإثيوبى في حقبة ما بعد الدستور الجديد لعام ١٩٩٤ من العنف الاثنى، ولم يختلف هذا العنف من حيث النوع عن ذي قبل فلا يزال موجودا بنوعيه: العنف البينى، أي بين الاثنيات المختلفة وبعضها البعض، والعنف المتبادل بين السلطة والاثنيات المختلفة، غير أن تغيراً طرأ

على نوعى هذا العنف الاثنى كيفا وشدة، فمن حيث الكيف فقد قل استخدام السلاح كثيرا في النوعين عن ذي قبل، أما من حيث الشدة فقد ازدادت شدة العنف البينى بين الاثنيات المختلفة وبعضها البعض، كما هو الحال بين إثنيتي "جوجي" Guji و"جيديو" Gedeo، وبين "بنى شنجول جوميز" و"أوروميا"، وبين مجموعات من "أورومو" ومجموعات أخرى من "أمهرا" كما حدث في "أداما" Adama، وبين "مجموعات من إثنية "سيداما" الذين أحرقوا أفرادا وهم أحياء من إثنية "ولايتا"، وغير ذلك الكثير، فيم قلت شدة العنف الاثني المتبادل بين السلطة والاثنيات المختلفة في أغلب الأحيان وازدادت أحيانا، كما في حالة قمع الاحتجاجات على تأخير عقد استفتاء إنشاء إقليم "سيداما"، أما فيما يتعلق بارتباط هذا العنف الاثنى بالانتخابات، أو بالأحرى ارتباطه بطبيعة نمط النظام الانتخابى فقد شهدت الحقبة محل الدراسة – ما بعد دستور عام ١٩٩٤ وتطبيق نمط "الفائز الأول" النظام الانتخابى التعددى – بعض أعمال العنف المصاحبة أو المرتبطة بالانتخابات، كتلك التي تلت إعلان نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ من القوات الحكومية على المحتجين على مسار الانتخابات ونتائجها، إلا أنها وبحسب محللين ترتبط بسلامة (حرية وعدالة ونزاهة وشفافية) العملية الانتخابية ويصعب القول بارتباطها بنمط النظام الانتخابى بصفة رئيسية، على الرغم من ظهور بعض المطالبات بتغييره.[١]

٢- وجود واستمرار الأحزاب السياسية الاثنية.

في حقبة التعددية الحزبية محل الدراسة لا يمنع دستور عام ١٩٩٤ ولا القوانين الإثيوبية من إنشاء الأحزاب الخاصة إثنية كانت أو إقليمية، ومن هنا تحولت جل حركات التحرير التي كانت قائمة في حقبة الحكم الإمبراطوري والحكم العسكري السابقة إلى أحزاب سياسية سواء استمرت بنفس أسمائها أو غيرتها، وسواء استمرت كما هي أو انقسمت لأكثر من حزب أو تحالفت، كما هو حال التحالف

(1) Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation "ACCORD", "**Ethiopia: COI Compilation**" (Vienna: Austrian Red Cross Society, Country of Origin Information Report, Nov. 2019), Pp. 22-137.

- Beza Dessalegn, "Challenges of Ethnic Representation in Ethiopia and the Need for Reform", in **Mizan Law Review** (Addis Ababa: Center for Law in Sustainable Development, St. Mary's University, Vol. 12, No. 1, Dec. 2018), Pp. 2-28.
- Wondwosen Teshome, "Electoral Violence in Africa: Experience from Ethiopia" in **International Journal of Humanities and Social Sciences** (Istanbul: World Academy of Science, Engineering and Technology, Vol. 3, No. 7, 2009),Pp. 1653-1673.
- Lahra Smith, "**Political Violence and Democratic Uncertainty in Ethiopia**" (Washington D.C.: United States Institute of Peace, Special Report, August 2007), Pp. 4-6.
- Ghetnet Metiku Woldegiorgis, **Op. Cit.**, Pp. 15-20
- Sarah Vaughan, **Ethnicity and Power in Ethiopia**, Unpublished Doctoral Dissertation (Edinburgh: School of Social and Political Studies, College of Humanities and Social Science, University of Edinburgh, 2003), Pp. 153-181, 216-282.

الحاكم "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية"، وبتدقيق النظر في نتائج الانتخابات سالفة البيان يتبين أن كل الأحزاب السياسية في إثيوبيا – على كثرتها – تعد أحزابا إثنية صراحة بما فيها الأحزاب التي يتشكل منها التحالف الحاكم، كما يتلاحظ أن الأحزاب السياسية الاثنية تميل إلى الانعزال، بل وإلى الانقسام على نفسها، بل لا تزال تنشأ أحزاب إثنية صريحة حتى الآن، ولا تزال تتصاعد وتيرة وشدة الاستقطاب السياسى الإثنى، وليس أدل على ذلك من تشبث إثنية "سيداما" بالمطالبة بالانفصال عن إقليم "الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية حتى تحقق لها ما أرادت في نوفمبر ٢٠١٩ حيث جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح إنشاء إقليم "سيداما" بنسبة تخطت الـ ٩٨% ليصبح هذا الإقليم هو الإقليم الإثيوبى العاشر، أي العضو العاشر من أعضاء الدولة الاتحادية.(١)

٣- وجود واستمرار الأحزاب السياسية متعددة الاثنيات.

خلت حقبة ما بعد عام ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٩ من وجود حزب سياسى واحد يمكن أن يصنف حزبا متعدد الاثنيات على الحقيقة، فجميع الأحزاب السياسية الاثيوبية نشأت واستمرت طيلة هذه الفرة على أساس إثنى حتى ولو خلا إسمها – وهذا نادر – من دلالة إثنية صريحة، وفى أواخر عام ٢٠١٩ كشف رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد "آبى أحمد" Abiy Ahmed النقاب عن مساعيه نحو تشكيل أول حزب إثيوبى وطنى موحد متعدد الاثنيات ونواته، أحزاب التحالف الحاكم "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية"، وقد لاقت مساعيه تلك استجابة من ثلاثة أحزاب من الأحزاب الأربعة المكونة للتحالف هي "حزب أمهرة الديمقراطي"، و"حزب أوروموالديمقراطي"، وحزب "الحركة الشعبية الديمقراطية في جنوب إثيوبيا"، بينما رفض حزب "جبهة تحرير شعب تجراى" الاندماج في الحزب الجديد، فيم قبلت خمسة أحزاب إثنية أخرى من خارج الجبهة الاندماج في الحزب الجديد وهى: "حزب عفر الوطنى الديمقراطى"، وحزب "جبهة وحدة شعب بنى شنجول جوميز الديمقراطية"، و"حزب شعب صومالى الإثيوبى الديموقراطي" Ethiopian Somali People's Democratic Party، وحزب "رابطة هررى الوطنية"، وحزب "حركة شعب جامبيلا الديمقراطية"، ولا يزال الباب مفتوحا لاندماج المزيد من الأحزاب الاثنية في هذا الحزب الجديد الذى يعد أول حزب إثيوبى وطنى متعدد الاثنيات.(٢)

٤- وجود واستمرار الائتلافات التحالفات الانتخابية متعددة الاثنيات.

بدأت حقبة ما بعد دستور عام ١٩٩٤ بتشكل ائتلاف سياسى إثنى ظل مسيطرا بحكم الواقع على المرحلة الانتقالية ثم أصبح مسيطرا بحكم فوزه في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥، وتحول بعدها إلى تحالف حزبى سياسى إثنى دائم، استمر في السلطة منذئذ دون انقطاع حتى الأن، وكانت

(1) ACCORD, **Op. Cit.**, Pp. 32-33.

(2) Yohannes Gedamu, "The New Political Party of Ethiopia's Abiy Holds Much Promise but Faces Significant Hurdles", on Quartz Website, Visited at 2:51 am, 1 Jan. 2020, at Link: **https://qz.com/africa/1767933**

بعض الأحزاب الاثنية توالى هذا التحالف أو حتى تأتلف معه خلال العمليات الانتخابية، أما باقى الأحزاب المعارضة لهذا التحالف – وهى أحزاب إثنية طبعا – فكانت إما أنها تخوض الانتخابات كل حزب بمفرده، أو تقاطع الانتخابات، ولم تلجأ للإتلاف إلا في انتخابات عام ٢٠٠٥، وتفيد نتائج الانتخابات سالفة البيان أن هذا الائتلاف المعارض حصد مقاعد أكثر بكثير عما لو كانت الأحزاب المشكلة له قد خاضت الانتخابات كل حزب بمفرده، عدا ذلك لم يكن هناك تعاون سياسى بين الأحزاب السياسية الإثيوبية.

ثالثا: تحليل حالة مؤشرات القياس.

من خلال الرصد السابق لمؤشرات القياس المختارة قبل وبعد تطبيق نمط النظام الانتخابى التعددى في إثيوبيا يمكن تحليل تطور حالة هذه المؤشرات كالتالى:

١ – العنف الانتخابى المرتبط بالانتماءات الاثنية.

استمرت البيئة السياسية الصراعية على حالها انتقالا من حقبة الحكم الامبراطورى والحكم العسكرى إلى حقبة التعددية السياسية ما بعد ١٩٩٤، فاستمر العنف السياسى سواء بين السلطة والاثنيات المختلفة أو بين الاثنيات المختلفة وبعضها البعض، كما هو لم يتغير منه سوى طرق ووسائل وأدوات ممارسته، وشدته التي كانت تتفاوت من وقت لآخر، ومع تقنين التعددية الاثنية دستوريا وقانونيا إزداد ترسخ الظاهرة الإثنية وتم تسييسها على أوسع نطاق، فبات الاستقطاب الإثنى هو لغة الخطاب السياسى الأولى والأخيرة، وفى ظل التضييق السياسى الذى مارسه تحالف "الجبهة الديمقراطية الثورية للسعوب الاثيوبية" الخاكم انتقل هذا الصراع السياسى الإثنى العنيف إلى ساحة المنافسة الانتخابية.

٢–وجود واستمرار الأحزاب السياسية الاثنية.

لما كان المجال السياسى مغلقا تماما (اللاحزبية – ثم الحزب الواحد) فى حقبة الحكم الامبراطورى والحكم العسكرى فقد انخرطت جميع النخب السياسية في صفوف حركات التحرير المسلحة ذات الطابع الإثنى وانتقالا من هذا الوضع إلى حقبة التعددية السياسية ما بعد ١٩٩٤ تحولت حركات التحرير المسلحة هذه إلى أحزاب سياسية بشكل أو بأخر فنشأت الأحزاب السياسية مرتبطة بالمجموعات الإثنيه واستمرت كذلك في ظل السياق الصراعى والاستقطاب الإثنى سالف البيان.

٣–وجود واستمرار الأحزاب السياسية متعددة الاثنيات.

لم تشهد الحالة الإثيوبية نشأة أي حزب سياسى وطنى متعدد الإثنيات فقد نشأت واستمرت كل الأحزاب بما فيها الأحزاب المكونة للتحالف الحاكم لأكثر من عقدين ونصف في الحكم مستقلة متحالفة دون أن تندمج في حزب واحد، على خلاف ما يقتضيه نمط النظام الانتخابى التعددى المستخدم، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ترسخ ثقافة تسييس الإثنية، والاستقطاب والإنعزال الإثنى، وإعلاء الولاء الإثنى على الولاء الوطنى، وقد أتت مبادرة إنشاء أحزاب سياسية متعددة الاثنيات التي بدأها رئيس

الوزراء الأخير "آبى أحمد" كاستجابة متأخرة لما يمليه نمط النظام الانتخابى التعددى وما تملية رغبة الحكومة الحالية في مواجهة حالة عدم الاستقرار السياسى واشتداد الاستقطاب الإثنى واندلاع الصراعات الإثنية بدرجة باتت تهدد وحدة وتماسك الدولة.

٤- وجود واستمرار الائتلافات التحالفات الانتخابية متعددة الاثنيات.

شهد النظام السياسى الإثيوبى حالة تحالف سياسى مستمر وحيدة وهى حالة التحالف الحاكم، عدا ذلك كانت بعض الأحزاب تلجأ إلى الائتلاف مع هذا التحالف الحاكم أو موالاته طمعا في أن يفتح لها المجال السياسى شبه المغلق كى تحصد بعض مقاعد البرلمان، ونظرا إلى استحواذ التحالف الحاكم ومن والاه من أحزاب على جل مقاعد البرلمان فقد لجأت بعض أحزاب المعارضة إللى الإئتلاف في انتخابات ٢٠٠٥ ولم يتكرر ذلك مرة أخرى، ويعزى عزوف المعارضة عن التعاون السياسى على خلاف ما يقتضيه نمط النظام الانتخابى التعددى إلى ترسخ ثقافة تسييس الإثنية، والاستقطاب والإنعزال الإثنى، وإعلاء الولاء الإثنى على الولاء الوطنى على نحو ما سلف بيانه.

خاتمة

في ضوء الرصد والتحليل السابقين للديناميات السياسية في إثيوبيا، يمكن تفسير واقع مؤشرات القياس ومن ثم استنباط طبيعة ومدى دور نمط النظام الانتخابى التعددى المستخدم في إدارة التعددية الاثنية في التجربة الإثيوبية كما يلى.

١- تفسير واقع مؤشرات القياس.

تعد الدوائر الانتخابية عماد التأثير الإندماجى أو التجاذبى لنمط النظام الانتخابى التعددى والذى يفترضه أنصار المدرسة الاندماجية أو التجاذبية ويبنون عليه تفضيلهم استخدام أنماط النظام الانتخابى التعددية فى إدارة التعددية الاثنية، وبيان ذلك أن الدائرة الانتخابية إذا اتسعت ليتنافس فيها أكثر من حزب صغير مع حزب أو ائتلاف أو تحالف أكبر، فإن ذلك يدفع الأحزاب الصغيرة إلى التحالف أو الائتلاف لمحاولة الفوز بالمقعد، أما إذا كانت الدائرة صغيرة أو مخصصة ليتنافس فيها حزب واحد فلن يكون مضطرا للإتلاف أو التحالف مع غيره، ما يفوت ميزة الجذب والاندماج التي يوفرها استخدام الأنماط التعددية، وبتطبيق ذلك على الحالة الإثيوبية يتبين أنه وعلى الرغم من تطبيقها لنمط "الفائز الأول" وهو أكثر أنماط النظام الانتخابى التعددية عملا في غير صالح الأحزاب الصغيرة ومن ثم الإثنية، وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية الإثيوبية المعارضة هي أحزاب إثنية ولا يستطيع أحدها بمفرده استنادا إلى الوزن النسبى لإثنيته التي يمثلها أن ينافس على المستوى الوطى، فقد عزفت هذه الأحزاب الاثنية المعارضة عن الائتلاف أو التحالف في الانتخابات اللهم في حالة واحدة هي انتخابات عام ٢٠٠٥، وتفسير ذلك أن التركز الجغرافى الإثنى الفعلى والقانونى الذى تشهده إثيوبيا مع كثرة عدد الدوائر الانتخابية (٥٤٧) دائرة، جعلها دوائر صغيرة، وجعل المنافسة على مقعد الدائرة تكون محسومة لصالح مرشح حزب الإثنية التي تقع تلك الدائرة في منطقتها؛ فلا شك سيصوت أبناء الدائرة لمرشح حزبهم الإثنى، وهو ما جعل الجائزة الانتخابية (المقعد) في متناول الحزب الإثنى دون حاجة للتعاون الانتخابى مع غيره، الأمر الذى فوت ميزة الجذب والاندماج في جانب نمط النظام الانتخابى التعددى الإثيوبى بدرجة كبيرة وإن لم يعدمها بالكلية، ويظهر تأثيرها حينما تتطلع الأحزاب الاثنية إلى الوصول إلى السلطة وليس مجرد المشاركة المتواضعة فيها، وبخاصة كما فى حالة الائتلاف المعارض في انتخابات عام ٢٠٠٥، وفى حالة نشأة واستمرار التحالف الحاكم.

ويؤكد صحة هذا النظر أن نمط النظام الانتخابى التعددى، والتفتت الإثنى أي عدم وجود إثنية غالبة، والتركز الإثنى الجغرافى، جميعها عومل دفعت "جبهة تحرير شعب تجراى" قائدة الانتصار في حرب إسقاط نظام "منجستو-الدرج"، والتي تمثل إثنية قليلة العدد (٦,١٪)، إلى تشكيل "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" لعلمها أنها لن تستحوذ على السلطة ولن تستمر فيها إلا باستمرار هذا التحالف، وهو ما يفسر أيضا تمسك الجبهة الحاكمة بنمط النظام الانتخابى التعددى

والذى لن يعمل إلا في صالحها ما استمرت المعارضة على استقطابها وانقسامها الإثنى الذى بات قوام الثقافة السياسية الاثيوبية، ويؤكد صحة هذا النظر أيضا ما أقدم عليه رئيس الوزراء "آبى أحمد" من تشكيل حزب جديد وطنى متعدد الاثنيات لتكون قاعدته الانتخابية كامل الإقليم الوطنى عابرا للولايات الإثنية، وهو ما يعد خطوة إيجابية على طريق إدارة التعددية الاثنية.

ومن هنا يمكن القول بأن إدارة التعددية الاثنية في إثيوبيا لها وجهان: وجه سلبى ويتمثل في حالة عزوف الأحزاب السياسية الإثنية وبخاصة أحزاب المعارضة عن التعاون السياسى والانتخابى فيما بينها إلا مرة واحدة ولم تدم طويلا ولم تتكرر، وتعزى تلك الحالة إلى البيئة الصراعية القائمة منذ العصر الامبراطورى وحى الأن وتفشى الاستقطاب الإثنى الشديد فيها إلى أن أصبح من أبرز سمات الثقافة السياسية الإثيوبية، ووجه إيجابى يتمثل في تشكل واستمرار تحالف "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية"، ثم تشكل حزب "الازدهار" Prosperity Party الموحد الوطنى متعدد الاثنيات الجديد، ويعزى ذلك إلى تأثير نمط النظام الانتخابى التعددى الذى يعمل في صالح الأحزاب الكبيرة فقط وبخاصة في مجتمع شديد الانقسام والتعدد الاثنى، والتركز الجغرافى الاثنى، ويتبنى سياسة الفيدرالية الاثنية كالمجتمع الإثيوبى.

٢ – تقييم طبيعة ومدى دور النظام الانتخابى في إدارة التعددية الاثنية

في ضوء التفسير السابق يمكن القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين نمط النظام الانتخابى التعددى والجانب الإيجابى لإدارة التعددية الاثنية في الخبرة الإثيوبية، وعليه، يمكن القول بأن نمط النظام الانتخابى التعددى قد أسهم – بسبب تداخل عوامل أخرى – بدور إيجابى محدود في إدارة التعددية الاثنية في إثيوبيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مصادر ومراجع باللغة العربية.

(أ) كتب.

١- د. إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في النظم** السياسية **الأفريقية** (القاهرة: دار اكتشاف، ٢٠١٠).

٢- عبد المنعم أبو إدريس على، **مدخل الى القرن الافريقى: القبيلة والسياسة** (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

٣- شروق رياض مصباح، الأقليات في أثيوبيا: الأنثروبولوجيا الاجتماعية (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

(ب) مقالات.

٤- قارة فاطمة، "الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا"، فى **مجلة تاريخ المغرب العربي** (الجزائر: جامعة الجزائر ٢، المجلد ٣، العدد ٧، يونيه ٢٠١٧).

٥- د. محمود ابو العنين، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية، فى **مجلة الدراسات الإفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد خاص بالمؤتمر العالمي للدراسات الأفريقية، ١٩٩٤).

أولا: مصادر ومراجع باللغة الإنجليزية.

A: Documents.

1- Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of 1994**.

2- United States of America, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, **Ethiopia: 2018 International Religious Freedom Report**.

B: Books.

3- Kefale, Asnake, **Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: A Comparative Regional Study** (Routledge, 2013).

4- Keller, Edmond J., **Revolutionary Ethiopia: From Empire to People's Republic** (Bloomington, Indiana, U.S.A.: Indiana University Press, 1988).

5- Nohlen, Dieter, Krennerich, Michael, Thibaut, Bernhard (eds.), **Elections in Africa: A Data Handbook** (Oxford: Oxford University Press Inc., 1999).

6- Zewde, Bahru, **A History of Modern Ethiopia 1855–1991** (Oxford: James Currey Ltd.; Athens, Ohio, U.S.A.: Ohio University Press, Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 2nd Ed., 2001).

C: Articles.

7- Abbink, Jon, "Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia: reassessing the experiment after 20 years", in **Jouernal of Eastern African Studies** (Abingdon-on-Thames, UK: Routledge, Vol. 5, No. 4, November 2011).

8- Dessalegn, Beza, "Challenges of Ethnic Representation in Ethiopia and the Need for Reform", in **Mizan Law Review** (Addis Ababa: Center for Law in Sustainable Development, St. Mary's University, Vol. 12, No. 1, Dec. 2018).

9- Mohajan, Haradhan Kumar, "Ethiopia: A socio-economic study", in **Journal of Business Management and Administration** (Chittagong, Bangladesh: Faculty of Business Studies, Premier University, Vol. 1, No. 5, Nov. 2013).

10- Teshome, Wondwosen, "Electoral Violence in Africa: Experience from Ethiopia" in **International Journal of Humanities and Social Sciences** (Istanbul: World Academy of Science, Engineering and Technology, Vol. 3, No. 7, 2009).

D: Dissertation.

11- Vaughan, Sarah, **Ethnicity and Power in Ethiopia**, Unpublished Doctoral Dissertation (Edinburgh: School of Social and Political Studies, College of Humanities and Social Science, University of Edinburgh, 2003).

E: Papers.

12- Habtu, Alem, "Ethnic Federalism in Ethiopia: Background, Present Conditions and Future Prospects", **Paper Submitted to the Second EAF International Symposium on Contemporary Development: Issues in Ethiopia Held in Addis Ababa, at July 11-12 2003** (London: University of Westminster, 2003).

13- Independent Advisory Group on Country Information "IAGCI", "**Country Background Note: Ethiopia**" (London: Country of Origin Information "COI", Home Office, Version 1.0, Nov. 2019).

14- Woldegiorgis, Ghetnet Metiku, "**Ethiopia Conflict Profile 2010**" (Djibouti: Intergovernmental Authority on Development "IGAD" Secretariat, Concept Paper, October 2010).

F: Annual Books.

15- Inter-Parliamentary Union "IPU", **Chronicle of Parliamentary Elections, Volume 44, 1 Jan. - 31 Dec. 2010** (Geneva: "IPU", 2011).

G: Reports.

16- Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation "ACCORD", "**Ethiopia: COI Compilation**" (Vienna: Austrian Red Cross Society, Country of Origin Information Report, Nov. 2019

17- Bertelsmann Stiftung, "**BTI 2020 Ethiopia Country Report**" (Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung, 2020).

18- Smith, Lahra, "**Political Violence and Democratic Uncertainty in Ethiopia**" (Washington D.C.: United States Institute of Peace, Special Report, August 2007).

H: Internet Resources.

19- Gedamu, Yohannes, "The New Political Party of Ethiopia's Abiy Holds Much Promise but Faces Significant Hurdles", on Quartz Website, at Link: **https://qz.com/africa/1767933**

20- Inter-Parliamentary Union "IPU" Website, at Links:
http://archive.ipu.org/parline-e/reports/arc/2107_00.htm
http://archive.ipu.org/parline-e/reports/arc/2107_05.htm
https://data.ipu.org/node/58/elections?chamber_id=1338